

تقرير لجنة المراجعة المقدم للجمعية العامة لشركة الوسائل
الصناعية
عن السنة ٢٠٢٣ م

يسر لجنة المراجعة بشركة الوسائل الصناعية أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والمتضمن رأيها في شأن مدى كفاية الرقابة في الشركة وما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وذلك بناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة، ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية، وتؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة ودراسة تقاريرها، ودراسة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة الى دراسة القوائم المالية السنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات للشركة وكذلك المراجعين الداخليين، ووضع الآليات المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في الشركة من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية للشركة، وترفع اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة.

وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة المراجعة وسجل حضور اجتماعات اللجنة:

م	اسم العضو	المنصب	تاريخ الاجتماع			
			٢٠٢٣/٠٢/٢٨	٢٠٢٣/٠٤/٢٠	٢٠٢٣/٠٦/٠٢	٢٠٢٣/٠٣/٢٨
١.	الاستاذ / ابراهيم بن سعيد آل مبارك	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓
٢.	الاستاذ / عمر بن عبد الرحمن المشيقح	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓
٣.	الاستاذ / سليمان بن صالح الذخيل	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓

اولاً: أهم إنجازات وتوصيات اللجنة خلال العام ٢٠٢٣م

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال العام ٢٠٢٣م، ضمن الاجتماعات المجدولة ومن أبرز أمثلة ممارسة اللجنة لاختصاصاتها ما يلي:

- ١- مناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بشأن تقرير الإدارة الصادر من مراجع الحسابات والتوصية بالإجراءات التصحيحية حيال ماورد فيه بخصوص المخصصات والتقديرات المحاسبية ومدى كفايتها.
- ٢- مناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بخصوص السياسات المحاسبية ومدى ملاءمتها.
- ٣- استعراض ومناقشة ما ورد من الجهات التشريعية والرقابية من خطابات وغرامات ومتطلبات لها علاقة بأعمال لجنة المراجعة.
- ٤- مناقشة وضع المراجعة الداخلية، والتوصية بما هو أنسب للشركة بهذا الخصوص، إما بتعيين مراجع داخلي أو اسناد المهام لمقدم خدمات خارجي.
- ٥- الاطلاع على جميع السجلات والمستندات اللازمة لأداء أعمالها، والاستعانة بأية جهة استشارية من خارج الشركة (إن لزم الأمر) للقيام بمهام محددة من أجل مساعدتها في أداء عملها.
- ٦- دراسة القوائم المالية السنوية، والنصف سنوية، مع المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والإدارة العليا والإدارة المالية للشركة قبل التوصية لمجلس الإدارة بشأنها ومناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بشأن تقرير الإدارة الصادر من مراجع الحسابات ، والتوصية بالإجراءات التصحيحية حيال ماورد فيه ومناقشة الإدارة العليا والإدارة المالية ومراجعي الحسابات بخصوص المخصصات والتقديرات المحاسبية ومدى كفايتها ومناقشة السياسات المحاسبية ومدى ملاءمتها.
- ٧- دراسة عروض مراجعي الحسابات والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين، وتحديد أتعابهم مع مراعاة اللجنة ضمان تمتع المراجعين الخارجيين المرشحين بالخبرات اللازمة لمراجعة أعمال الشركة، وممارسة عملهم بحيادية واستقلالية.
- ٨- مراجعة خطة المراجعين الخارجيين للشركة وأعمالهم، والتحقق من عدم تقديمهم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مريئتها حيال ذلك و الإجابة على استفسارات

المراجعين الخارجيين للشركة و دراسة تقارير المراجعين الخارجيين وملاحظاتهم على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

٩- الاطلاع على التقارير والمراسلات من الجهات التشريعية الجوهرية، والتي تحتاج إلى إبلاغ اللجنة بها والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات الداخلية والاطلاع على العقود والتعاملات الهامة والجوهرية التي تجريها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة.

١٠- البحث بدقة في أية مسائل يثيرها المدير المالي أو المراجع الخارجي أو المراجع الداخلي ودراسة أية مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية والحسابات.

١١- التوصية بتعيين مراجع داخلي وتأسيس إدارة مراجعة داخلية لدى الشركة للقيام بمهام المراجعة الداخلية. وتم تحديد مرشح لذلك وتمت مقابلته وتقديم العرض الوظيفي له وقبوله بالموافقة وتم تأسيس إدارة مراجعة داخلية بالشركة خلال عام ٢٠٢٣ م.

١٢- الأطلاع على ودراسة خطة إدارة المراجعة الداخلية للعام ٢٠٢٣ م و المراجعة مع المراجع الداخلي عن أي مشاكل أو صعوبات يواجهها ان وجدت ومراجعة رد الإدارة.

ثانيا: رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة

بناء على المعلومات المقدمة من إدارة الشركة والمراجع الداخلي ومراجع الحسابات إلى لجنة المراجعة للتحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة في حماية أصول الشركة وتقويم مخاطر العمل وقياس مدى كفاءة الأداء لم تظهر عمليات المراجعة الداخلية ضعفا جوهريا في نظام الضبط الداخلي للشركة ،

وبناء عليه لا توجد لدى لجنة المراجعة أي ملاحظات جوهرية أو قصور جوهرية في إجراءات ونظام الرقابة الداخلية بالشركة.

رئيس لجنة المراجعة
إبراهيم بن سعيد ال مبارك

